# أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية

**أ. محمد زياد المغربي**
**جامعة عمان العربية**

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر خصائص مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الاردنية ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة عشوائية من الشركات الصناعية بلغت (35) شركة، حيث تم جمع البيانات اللازمة لإختبار فرضيات الدراسة باستخدام التقارير المالية السنوية للفترة 2014 – 2018 .

بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذات دلالة إحصائية لخصائص مجلس الادارة بإبعادها مجتمعة على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت النتائج وجود ذات دلالة إحصائية لكل من مكافات مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري، وبالمقابل بينت النتائج عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لكل من إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافأت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة عينة الدراسة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الإفصاح الإختياري بين الشركات تعزى لحجم الشركة.

بناءاً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات .

**الكلمات المفتاحية: (خصائص مجلس الإدارة، الإفصاح الإختياري، حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة).**

## Abstract

This study aimed to demonstrate the effect of the characteristics of the Board of Directors on the level of voluntary disclosure in the Jordanian industrial companies, and to achieve the goal of the study, a random sample of industrial companies was selected, amounting to (35) companies, where the necessary data were collected to test the study hypotheses using the annual financial reports for the period 2014 - 2018.

The results of the study showed that there are statistically significant effects of the characteristics of the Board of Directors with their dimensions combined at the level of voluntary disclosure, as well as the results showed that there is a statistically significant effect for each of the remunerations of the Board of Directors and the size of the Board of Directors at the level of voluntary disclosure, and in contrast the results showed that there is no statistically significant effect for each of the independence of the Board of Directors and the duplication of the tasks of the Chairman and the General Manager at the level of voluntary disclosure, the results

of the study also showed that there are statistically significant differences between observations regarding the remuneration of the members of the Board of Directors, and the size of the Board of Directors attributed to the size of the company the study sample, as well as You have statistically significant differences in the levels of voluntary disclosure between companies, As there are statistically significant differences in the levels of voluntary disclosure between companies due to the size of the company.

Based on the results of the study, several recommendations .

**Keywords (Board Characteristics, Voluntary Disclosure, Company Size, Board Size)**

## المقدمـة

هناك إهتمام كبير من قبل المستثمرين أصحاب الأموال والدائنين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة بالجوانب التي تساهم في زيادة ثقتهم سواء بالبيانات المالية المفصح عنها أو بمراقبة أعمال المدير التنفيذي للشركة، حرصاً على أموالهم وعدم فقدانها وتوفير المعلومات اللازمة التي تدعم وتزيد من دقه القرارات المتخذة من قبلهم.

علماً كان هناك العديد من الانهيارات التي أصابت بعض الشركات والتي قد يكون السبب في ذلك ضعف الرقابة وعدم توفر المعلومات الكافية التي تشكل في حال توفرها صورة أفضل عن أداء مديرها، لذلك كان لابد من إعادة تفعيل دور مجالس إدارات الشركات وتصويبها لكي تؤدي عملها بكفاءة وفعالية والمتمثلة بالرقابة على أعمال المديرين وزيادة مستوشى المسالة والشفافية.

عند تحقيق مستوى الرقابة الجيد تزيد الثقة بالبيانات والإطمئنان بأنها خالية من الأخطاء والغش أو جعلها في حدودها الدنيا، بالإضافة إلى الحد من سلوك المديرين المتمثل بإدارة أموال الغير لصالحهم الخاص، وفي حال الإنحراف عن هذا المسار يتم مساءلة المقصرين والوقوف على تلك الإنحرافات والعمل على تصحيحها هذا من جانب، ومن جانب أخر ولكي يتحقق عنصر الشفافية لابد من المزيد من الإفصاح وعدم التحفظ على المعلومات التي تزيد من دقة القرارات المتخذة، والمتمثلة بزيادة مستوى الإفصاح الإختياري.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في البحث بمدى إلتزام الشركات المساهمة الأردنية بدور وخصائص مجالس إدارتها وأثر ذلك على مستوى الإفصاح الإختياري.

## مشكلة الدراسة:

يعتبر مجلس الإدارة إحدى المجالس الرقابية المنتخبة من قبل المساهمين التي تهدف إلى حماية مصالح الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة وكذلك يعتبر الإفصاح عن مزيد من المعلومات من الموضوعات المكملة والهامة بالنسبة للمستثمرين حيث شهدت الأسواق العالمية العديد من الإنهيارات لذلك كان لابد من إختبار أحد أهم موضوعين وبيان أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في ظل عدم توفر المعلومات عن أثر إلتزام الشركات الصناعية التجارية الأردنية بتطبيق خصائص مجالس إدارات الشركات على مستوى الإفصاح الإختياري، وبالتالي معرفة دور مجلس الإدارة كمجلس رقابي ودوره في تحسين مستوى الإفصاح الذي يؤدي إلى تجويد القرارات المتخذة لذلك يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية :

**السؤال الأول:** ما أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، مكأفات أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية ؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي الأول، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟
2. ما أثر نسبة إستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟
3. ما أثر إزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية ؟
4. ما أثر مكأفات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟

**السؤال الثاني:** هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الالتزام بخصائص مجلس الإدارة بابعادها(حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية تبعا لإختلاف حجم الشركة؟

## أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تطرقها لإختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري

## الأهمية العلمية:

رفد المكتبات بإطار نظري حول خصائص مجالس إدارات الشركات والإفصاح الإختياري للإستفادة منه من قبل الباحثين في هذا الموضوع.

## الأهمية التطبيقية:

يتوقع الباحث أن تساعد هذه الدراسة الجهات المشرفة على تطبيق خصائص مجالس إدارات الشركات حيث نصت العديد من الوثائق التي أصدرت من قبل الجهات التنظيمية بالأردن مثل دائرة مراقبة الشركات وقانون الشركات الأردني على أهمية تطبيق والإلتزام بخصائص مجالس الإدارة من خلال الوثائق المتعلقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بالإضافة للقوانين الخاصة بخصائص مجلس الإدارة.

## فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى، الفرضيات الفرعية الآتية:

**H01-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

**H01-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

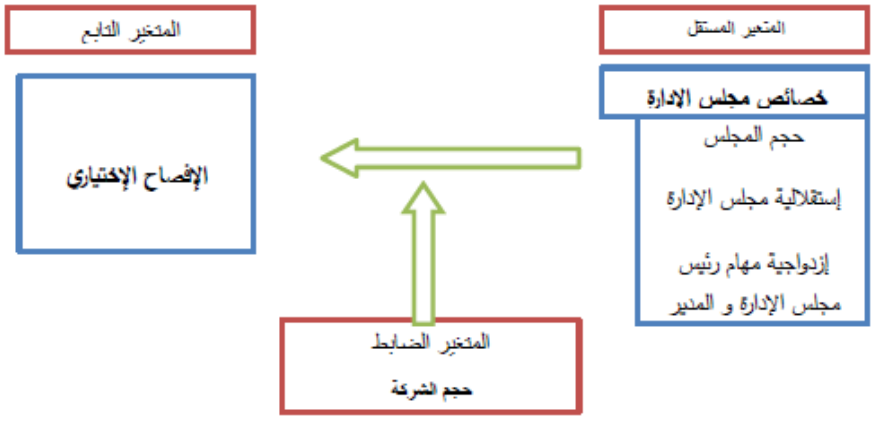
**H01-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

**H01-4:** لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكأفات أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

**H02** : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الإلتزام بخصائص مجلس الإدارة بابعادها(حجم المجلس، واستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية تبعا لإختلاف حجم الشركة.

## أنموذج الدراسة:

إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة (باجاحر والحجيلي (2017)، (عودة، 2017)،




(Dissanagake & Nimalathasan, 2019)

## التعريفات الإجرائية:

- **خصائص مجلس الإدارة**: سيتم قياس هذه الخصائص كآلاتي:
- **حجم مجلس الإدارة:** ويتمثل بعدد أعضاء مجلس الإدارة في كل عام ولكل شركة (Zaheer,2014).
- **نسبة إستقلالية مجلس الإدارة:** ويتم الحصول على النسبة من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- **إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي:** وهي فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن مهام المدير العام للشركة بحيث لا يكون هون نفس الشخص، وهو متغير وهمي يأخذ الرقم 1 في حال الفصل، وفي حال عدم الفصل يأخذ الرقم 0 (Zaheer,2014).
- **مكآفات أعضاء مجلس الإدارة**: سيتم قياس هذا المتغير من خلال حصر المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة خلال العام .
- **الإفصاح الإختياري**: سيتم عمل مؤشر مقترح بالبيانات المراد التأكيد من الإفصاح عنها ( Disclosure Index) وسيتم الإعتماد بهذا الخصوص على الدراسات السابقة (باجاحر والحجيلي، 2017) و(ابازيد وآخرون،2016) ومن ثم البحث عن تلك البيانات من واقع التقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة هل تم الإفصاح عنها أم لا.

## 7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**الشركات الصناعية الأردنية
- **الحدود الزمانية:**تغطي الدراسة الفترة (2014- 2018).
- **الحدود العلمية:** تركز الدراسة على خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري.

## الإطار النظري للدراسة

## المبحث الأول: خصائص مجلس الإدارة

تعتبر خصائص مجلس الإدارة إحدى قواعد الحاكمية المؤسسية التي تزايد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة الماضية من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والجهات الرقابية المحلية والعالمية، ويتمحور دور خصائص مجلس الإدارة في تعزيز مفهوم محاسبة المسؤولية والرقابة وتقييم الأداء، وهو ما يبحث عنه

المستثمرين للحفاظ على أموالهم وفي سد الفجوة المتأتية من تطبيق نظرية الوكالة التي تقتضي فصل إدارة الشركات عن المالكين. جاءت الحاكمية المؤسسية وأدواتها لتعزيز مفهوم المساءلة والشفافية وحماية حقوق المستثمرين .

## مفهوم الحاكمية المؤسسية:

حاولت العديد من المفاهيم والتعريفات تجسيد دور الحاكمية المؤسسية وهذا التعدد والإختلاف في تعريف الحاكمية المؤسسية كان أحد أسبابه إختلاف الزاوية والرؤية والمطلوب من الحاكمية المؤسسية العمل عليها.

فقد عرفها (Hermanson and Rittenberg,2003) "بأنها مجموعة من العمليات يتم إتخاذها من قبل المالكين لتوفير رقابة فعالة على إدارة الشركة والحد من مخاطرها، وتعزيز كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بما يحقق أهداف المنشأة الرئيسية وتعظيم ثروة المالكين"

وقد عرفها (MacMillan and Downing, 1999) بأنها القواعد التي يتم من خلالها أحكام وضبط الرقابة على المنشأت وتعزيز الإفصاح والشفافية فيها. وقد عرفها مجمع المدققين الداخليين الامريكي "بأنها مجموعة من الإجراءات هدفها تعزيز الدور الرقابي داخل المنظمة والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، والتأكد من فاعلية الأنظمة التشغيلية بهدف تحقيق أهداف المنظمة الرئيسية ( The Institute of Internal Auditor, 2005).

وقد عرفتها لجنة كادبري Cadbury Committee "بأنه النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة أعمال المنشأة"

## نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية :

بدأ الاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية وأدواتها منذ عام 1976 من قبل كل من Jenson and Meckling للحد من أشكال الفساد المالي والإداري الناتجة عن تطبيق نظرية الوكالة والقائمة على فصل ملكية الشركة عن إدارتها، وكان هناك دور بارز للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1987 بإتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز الرقابة على أعمال الادارة من خلال تشكيل لجان لحماية الإجراءات الإدارية وتصويبها وأطلق عليها اسم Treadway Commission وقد أوصت تلك اللجان العديد من التوصيات تتعلق بتطبيق وتفعيل أدوات الحاكمية المؤسسية لمنع كافة أشكال الفساد الإداري ومنع الغش وزيادة مستويات الشفافية والمساءلة (السامرائي، 2018).

وفي عام 2001 برزت حاجة ماسة لتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وخصوصا بعد الإنهيارات العالمية للعديد من الشركات في دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية . (الكيلاني، 2015).

وفي عام 2002 تم إصدار قانون Sarbanes–Oxley Act وهو أحد أهم القوانين الصادرة عن الكونغرس الأمريكي بعد الإنهيارات المالية التي حصلت وهدفه تعزيز وإيجاد بيئة رقابية وأنظمة محاسبية جيدة والحد من حالات الفساد الإداري والمالي (Carroll and Buchholtz,2006).

**الأطراف المؤثرة في الحاكمية المؤسسية:**

تطبيق الحاكمية المؤسسية وأدواتها يتطلب تفاعل عدة أطراف لإنجاح وتحقيق الهدف من تطبيق الحاكمية المؤسسية، وتتأثر وتؤثر تلك الأطراف بالحاكمية المؤسسية ومن تلك الأطراف المؤثرة بتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية (العبدلي، 2012) :

1- المساهمون Shareholders:

المساهمون هم ملاك الشركة وهم أصحاب رأس المال وهم الطرف الرئيسي الممول للشركة، ويعتبر المساهمون الطرف المتأثر الرئيسي من تطبيق الحاكمية المؤسسية .

2- مجلس إدارة الشركة Board of Directors :

مجلس إدارة الشركة يتكون من عدد من الأشخاص الذين تم إختيارهم من قبل المساهمين ويكون أغلبهم مستقلين لا تربطهم بالشركة أو احد موظفيها أو تعاملاتها أية مصالح قد تجعلهم غير مستقلين أو تؤثر على قراراتهم، .

3- الإدارة Management:

إدارة الشركة هي الجهة صاحبة الولاية والصلاحيات والمسؤوليات وتسيير أعمال المنشأة كافة، وبذلك تعتبر هي المسؤولة عن كافة النتائج وكل ما تقدمه من معلومات وتقارير بما في ذلك تطبيق الحاكمية المؤسسية ودعم كل ما يتطلب تنفيذها.

4- أصحاب المصالح Stakeholders:

أصحاب المصلحة هم جميع الأطراف التي تتعامل مع المنشآة مثل الدائنين والعملاء والموردين ولكل طرف من هذه الأطراف له مصلحة مختلفة عن الأخر وبالتالي لابد من التعامل مع جميع الأطراف بعدالة ومساواة .

ويرى الباحث بأن تطبيق الحاكمية المؤسسية يتفاعل مع جميع الأطراف المتعاملة من داخل وخارج المنشأة .

**أهمية الحاكمية المؤسسية:**

هناك العديد من المزايا التي يحققها تطبيق آليات وأدوات الحاكمية المؤسسية وخصوصا ما يتعلق بجانب المساءلة والشفافية وتوفير نظام رقابي فعال يؤدي إلى تجويد القرارات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشاة، الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري زيادة قدرة الشركة التنافسية على المستوى المحلي والخارجي (عودة،2017):

**خصائص الحاكمية المؤسسية :**

للحاكمية المؤسسية عدة خصائص وسمات ينبغي أن تتصف بها، والتي يتم من خلالها الحكم على جودة الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات، ومن هذه الخصائص الإنضباط ،الشفافية، الإستقلالية، العدالة، المسؤولية الاجتماعية (السحار،2015):

**أدوات الحاكمية المؤسسية:**

تتنوع وتتعدد أدوات الحاكمية المؤسسية منها ما يتعلق بخصائص مجلس إدارة الشركة ومنها ما يتعلق بخصائص لجان التدقيق ومنها ما يتعلق بخصائص هيكل الملكية داخل الشركة، ويعتبر من أبرز تلك الأدوات ما يتعلق بخصائص مجلس إدارة الشركة لما لها من دور فعال في إحكام الرقابة على دوائر صناع القرار ومتابعة تقييم أداء العاملين داخل المنشأة وتقييم الوضع التنافسي للمنشأة وكفاءة الأنظمة التشغيلية وكفايتها، حيث تتكون خصائص مجلس الإدارة من عدة متغيرات وهي حجم مجلس الإدارة، وفصل المهام، واستقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركة، ومكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة، وملكية أعضاء مجالس إدارة الشركة لأسهم الشركة.

**الحاكمية المؤسسية في الأردن:**

كان للجهات التشريعية والرقابية في الأردن دور كبير في تفعيل تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية، وكان ذلك على فترات متتالية وكان على رأسها البنك المركزي الأردني عندما أصدر كتيب إرشادات حول تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية، وفي عام 2007 إعادة البنك المركزي الأردني إصدار إرشادات جديدة تحت مسمى دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن نظراً لأهمية تفعيل وتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية ، وفي عام 2014 تم إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم(2014/58) وتم على أساسها إلزام البنوك العاملة في الأردن على تطبيق الحاكمية المؤسسية والإلتزام بها، وفي عام 2016 تم أصدار تعليمات جديدة تتعلق بتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي تحت مسمى "التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63).

وكذلك هيئة الأوراق المالية في الأردن أصدر دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

## الإفصاح الإختياري

### مفهوم الإفصاح الإختياري:

تعدد التعريفات المتعلقة بالإفصاح الإختياري وذلك الإختلاف سببه الإختلاف بالنظرة لموضوع الإفصاح الإختياري:

وعرف الإفصاح الإختياري بأنه الإفصاح عن معلومات إضافية محتكره من قبل إدارة المنشأة ولا يوجد ما يلزم الشركات بالقانون الإفصاح عن تلك المعلومات (الشلاحي، 2012).

وقد عرفها (Meek et al, 1995) بأنه مستوى المعلومات المفصح عنه بشكل أكبر من المطلوب، والتي هي بالأساس معلومات تخضع لإدارة الشركة في اتخاذ قرار الإفصاح عنها من عدمه ويكون الهدف الرئيسي من الإفصاح عن تلك المعلومات هو خدمه مستخدمي المعلومات والوصول إلى قرارات أكثر دقة وصحة.

وقد عرفها (مارق،2009) بأنها المعلومات التي تفصح عنها الشركة من خلال تقاريرها المالية بشكل إضافي عن المتطلبات القانونية.

### أهداف الإفصاح الإختياري:

من أهداف الإفصاح الإختياري مايلي (دحدوح و حمادة،2015):

1- الإفصاح عن البنود ذات القيمة ولكن لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، مع اقتراح أسلوب جيد وفعال لقياسها، ومن المعروف بأن القوائم المالية لا تظهر كل البنود التي لها قيمة وذلك لغياب القياس الدقيق لتلك البنود وبالتالي وجود إنتقاد لغياب وعدم إظهار بعض عناصر القوائم المالية. توفير معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم وزيادة قدراتهم على تقدير المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها المنشأة.
2- توفير معلومات حول بعض البنود الجوهرية والتي قد تحدث تغيير في قرارات مستخدمي القوائم المالية في حال العلم بها.
3- توفير بعض المعلومات التي إعتاد القطاع أو أصبح عرفاً بالإفصاح عنها وبالتالي تحقيق عنصر المقارنة والمفاضلة بين الشركات في نفس القطاع .
4- توفير بعض المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير التدفقات النقدية في المستقبل ومعدل العائد على الإستثمار في المستقبل

### أنواع وتصنيفات الإفصاح:

أخذ العديد من التصنيفات والأنواع وقد يكون السبب في ذلك اختلاف القوانين والتشريعات من بلد لأخر في فرض مستويات الإفصاح الإجباري أو القانوني والمنصوص عليه في القوانين ، وتبعاً لاختلاف القطاع الصناعي الذي تعمل الشركة ضمنه ومن بين التصنيفات ما يلي (الشلاحي، 2012):

1- الإفصاح الترابطي :

وقد أطلق على هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الترابطي لأنه يوازن ويربط بين نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وكمية تلك المعلومات هذا من جهة ومن جهة أخرى يربط بين الأنشطة المختلفة التي يتنافس عليها المستثمرين في الأسواق المالية.

2- الإفصاح الإختياري :

ويتمثل هذا النوع من الإفصاح في قرارات مدراء الشركات في إختيار بعض المعلومات التي تريد الشركة الإفصاح عنها بشكل إختياري وبإرادتها ودون وجود نص أو قانون يلزم الشركة بالإفصاح عن تلك المعلومات، بمعني أخر هو الإفصاح الذي يتعدى حدود الإفصاح الإجباري والمنصوص عليه بالقوانين والتشريعات ومعايير المحاسبة الدولية.

3- الإفصاح الكفؤ:

ويقصد بالإفصاح الكفؤ هو ذلك المستوى من الإفصاح الذي يلبي متطلبات الأسواق المالية ويتحدد بظروف وكفاءة الأسواق المالية واحتياجاتها من المعلومات. 2017) :

**الدراسات السابقة:**

والأتي يمثل أهم الدراسات السابقة والأكثر ارتباطاً بموضوع خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري:

**أولاً : الدراسات باللغة العربية**

دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) ، بعنوان:**" أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية"**.

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2012-2014، توصلت ولوجود أُثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات السعودية وأوصى الباحثان بضرورة الإهتمام بخصائص ودور مجالس إدارة شركات عينة الدراسة والإهتمام برفع مستويات الإفصاح الإختياري والإهتمام بجودة ومحتوى المعلومات المفصح عنها.

دراسة (ابازيد وآخرون،2016)، بعنوان:**"هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية انموذجاً"**.

هدف الدراسة إختبار أثر هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية انموذجاً خلال الفترة الزمنية 2009-2014، توصلت الدراسة إلى وجود أثراً ذو دلالة إحصائية موجبة لمتغير الربحية على مستوى الإفصاح الإختياري، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري، وقد أوصت الدراسة بضرورة إستحداث وحدات تابعة للجهات التشريعية والتنظيمية لمتابعة ورقابة هيكلية مجالس إدارات المصارف السورية، وأوصت بضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في المصارف السورية.

دراسة (عودة،2017)، بعنوان:**"أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"**.

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحكومة وخصائص الشركات على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك التعرف على مستويات الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم قياس الحوكمة من خلال مؤشرات وكيلة تتعلق **بخصائص مجلس الادارة**، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: هناك أثر سلبي لمتغير الربحية فقط على مستوى الإفصاح الإختياري، كما وأظهرت النتائج بأن مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء متوسط، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي حول أهمية زيادة مستوى الإفصاح الإختياري لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتحفيز الشركات على زيادة مستوى الإفصاح الإختياري.

دراسة (العنزي، 2014)، بعنوان:**"تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية"**.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال عدة مؤشرات وكيلة وهي: حجم مجلس الادارة، ولجان التدقيق، وتركز الملكية، وكبار حملة الأسهم، وقد أوصت الدراسة بضرورة بيان أهمية تطبيق قواعد الحوكمة الخاصة بهيكل مجلس الإدارة وضرورة منح أعضاء لجان التدقيق الإستقلالية الكاملة لما لها من دور إيجابي في أداء عملهم.

دراسة (عومرية، 2014)، بعنوان:**"أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية- ولاية سعيدة"**.

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال مؤشرات وكيلة وهي إستقلالية مجلس الإدارة، وحجم الشركة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: عدم وجود أثر لحجم الشركة وإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات عينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة ضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات وعلى الجهات التشريعية البدء بإلزامية تطبيقها على كافة الشركات وضرورة زيادة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.

## ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Dissanagake & Nimalathasan , 2019)، بعنوان:" **Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka** "، (أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: دراسة حالة على الشركات الصناعية في سريلانكا).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: دراسة حالة على الشركات الصناعية في سريلانكا خلال الفترة الزمنية من 2012-2017، وقد تم قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال ثلاث مؤشرات وكيلة وهي: حجم مجلس الإدارة، وإستقلالية مجلس الإدارة، وفصل المهام/ إزدواجية مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة على أسئلتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ولاستنتاجية وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري وقد أوصت الدراسة بوضع دليل للشركات حول مستوى الإفصاح الإختياري حيث أن الشركات الحالية بعضها يعتمد الإرشادات الصادرة عن المنظمة الدولية GRI والبعض الأخر غير معروف الدليل المعتمد لديها لتحديد مستوى الإفصاح الاختياري.

دراسة (Samaha et al, 2015)، بعنوان: "**The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta Analysis**"، (أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: التحليل البعدي).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري من خلال عرض نتائج وتحليل الدراسات التطبيقية السابقة، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين إزدواجية المهام والإفصاح الإختياري تتأثر بنوع وطريقه الإفصاح ومستوى الحماية الذي يوفرها البلد المعني للمستثمرين، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث المشابهة حول موضوع الإستدامة والحاكمية المؤسسية والإفصاح الإختياري، وإجراء المزيد من البحوث حول خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري .

دراسة (Soliman et al, 2014)، بعنوان: "**Board Composition, Ownership and Voluntary Disclosure: An Empirical Study of the Listed Companies In Egypt**"، (أثر هيكل مجلس الإدارة والملكية على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة المصرية).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر هيكل مجلس الإدارة والملكية على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة المصرية خلال الفترة الزمنية من 2007-2010، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية سلبية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري ، ولم يكن هناك أثراً لإستقلالية مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وتركز الملكية والملكية المؤسسية والملكية الإدارية على مستوى الإفصاح الإختياري وقد أوصت الدراسة إدارات الشركات ومدققي الحسابات بتحسين جودة الإبلاغ ومستوى الإفصاح الإختياري في تقاريرها السنوية.

دراسة (Ullah et al, 2018)، بعنوان: "**The Impact of Corporate Governance on Voluntary Disclosure: Evidence Pakistan**"، (أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح

الإختياري: أدلة من الباكستان). هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الباكستان خلال الفترة الزمنية من 2012-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات في الباكستان إلى زيادة عدد أعضاء لجان التدقيق والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح الطوعي في الشركات الصناعية وغير الصناعية وفي القطاع المالي وغير المالي.

دراسة **(**Asmar et al, 2018**)**، بعنوان: **"The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence form Company Listed in the Palestine Exchange"**، (أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح: أدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين).هدفت الدراسة إلى إختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية 2005-2016. وقد تم قياس آليات الحاكمية المؤسسية من خلال مؤشرات وكيلة تضمنت (حجم مجلس الإدارة، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وحجم لجان التدقيق، وإرتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: كان لمتغير حجم المجلس، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، والإرتباط بمكاتب تدقيق عالمية أثر ايجابياً على جودة الإفصاح، وأظهرت النتائج وجود أثراً سلبياً لمتغير إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم لجان التدقيق على جودة الإفصاح، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول موضوع اليآت الحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الإفصاح في بيئات مختلفة.

## ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على أحد أبعاد الحاكمية المؤسسية كمتغير مستقل وهو خصائص مجلس الادارة وبيان أثره على الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية في الأردن ، كما تميزت الدراسة الحالية بإضافة حجم الشركة كمتغير ضابط لتجاوز مشكلة الإختلاف بين أحجام الشركات عينة الدراسة.

## منهج الدراسة:

إعتمد الباحث في دراسته الحالية المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach، وقد تم إستخدام اسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل الإنحدار الخطي البسيط، و تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

## مجتمع الدراسة وعينتها:

يشتمل مجتمع وعينة الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة (2014-2018)،حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (62) شركة، أما عينة الدراسة فقد تتكون من (35) والتي تحقق شروط التطابق من حيث عمرها مع الفترة الزمنية للدراسة والشركات المتداول أسهمها خلال فترة الدراسة.

## أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

**حجم مجلس الإدارة:** ويتمثل بعدد أعضاء مجلس الإدارة في كل عام ولكل شركة (Zaheer,2014).

**نسبة إستقلالية مجلس الإدارة:** ويتم الحصول على النسبة من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Soliman et al, 2014).

**إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي:** وهي فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن مهام المدير العام للشركة بحيث لا يكون هون نفس الشخص، وهو متغير وهمي يأخذ الرقم 1 في حال الفصل، وفي حال عدم الفصل يأخذ الرقم 0 (Zaheer,2014).

**مكآفات أعضاء مجلس الإدارة:** سيتم قياس هذا المتغير من خلال حصر المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الادارة خلال العام .

**الإفصاح الإختياري:** تم إعداد قائمةلمؤشرات الإفصاح الإختياري ( Voluntary Disclosure Index) ولعديد من البنود المالية وغير المالية وتم التأكد من الإفصاح عنها من عدمه من خلال التقارير والقوائم المالية ليتم التعرف هل تم الإفصاح عنه أم لا، وفي حال الإفصاح يأخذ الرقم 1 وفي حال عدم الإفصاح يأخذ الرقم 0 ومن ثم قسمة عدد البنود التي أخذت الرقم 1 على إجمالي البنود وتحويلها إلى نسبة مئوية، وبالإعتماد على دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) و (ابازيد وآخرون،2016) وغيرها من الدراسات التي سيتم التطرق لاحقاً.

**حجم الشركة:** يمثل بحجم أصول الشركة **(**Ullah et al, 2018**)**.

## مصادر جمع البيانات:

**المصادر الأولية:**

**أ- خصائص مجلس الادارة:** تم الإعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة وتتمثل بـ (حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة).

**ب- الإفصاح الاختياري:** تم عمل مؤشر مقترح بالبيانات المراد التأكيد من الإفصاح عنها ( Disclosure Index) وتم الإعتماد بهذا الخصوص على الدراسات السابقة (باجاحر والحجيلي،2017) و(ابازيد وآخرون، 2016) ومن ثم البحث عن تلك البيانات من واقع التقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة هل تم الإفصاح عنها أم لا.

**المصادر الثانوية:** من خلال الإعتماد على المجلات العلمية والمواقع الالكترونية ذات العلاقة والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه والكتب.

## نتائج التحليل وإختبار الفرضيات

### مقدمة

يتضمن هذا الفصل الإحصاء الوصفي المتمثل بمقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة وإبعادها بالاضافة الى مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات وكذلك نتائج الإحصاء الإستدلالي لإختبار فرضيات الدراسة.

**اولاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل خصائص مجلس الادارة**

- **البعد الأول : حجم مجلس الادارة**

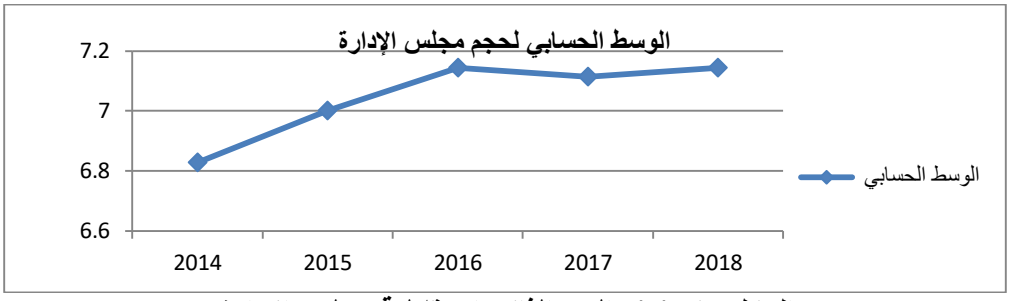
**جدول رقم (1)**

**الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لحجم مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | 4.00 | 12.00 | 6.8286 | 2.41911 |
| **2015** | 4.00 | 12.00 | 7.0000 | 2.31364 |
| **2016** | 4.00 | 12.00 | 7.1429 | 2.84029 |
| **2017** | 4.00 | 12.00 | 7.1143 | 2.85710 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2018** | 4.00 | 12.00 | 7.1429 | 3.16361 |

يتبين من الجدول أعلاه أن أدنى المشاهدات عبر سنوات الدراسة كافة قد كانت (4) أعضاء في حين بلغ أعلاها (12) عضواً أما أعلى الإوساط الحسابية فقد بلغ (7.1429) ويخص كل من العام 2018 والعام 2016، اما أدنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (6.828) ويعود للعام 2014 ، في حين بلغ الوسط الحسابي لعام 2015 (7) وبإنحراف معياري قدره (2.313)، أما الوسط الحسابي لعام 2017 فقد بلغ (7.114) وبإنحراف معياري قدره (2.857)، ويبين الشكل رقم (1) التطورات في في الأوساط الحسابية لحجم مجلس الادارة في الشركات الصناعية عبر سنوات الدراسة حيث يلاحظ ان هناك إنخفاض بسيط عام 2017 ثم عاد ليرتفع عام 2018.

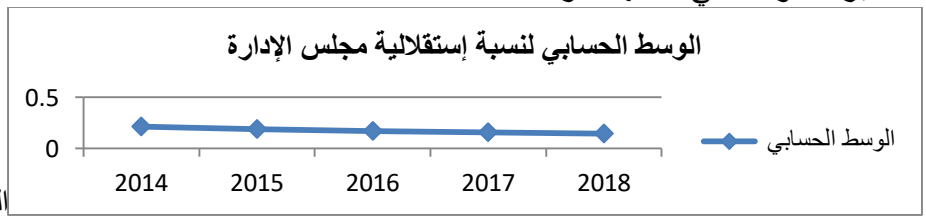



الشكل رقم (2) **البعد الثاني إستقلالية مجلس الإدارة**

**جدول رقم (2) الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستقلالية مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | .08 | .371 | .2138 | .18199 |
| **2015** | .07 | .401 | .1846 | .08271 |
| **2016** | .084 | .401 | .1704 | .08229 |
| **2017** | .85 | .404 | .1572 | .08933 |
| **2018** | .01 | .418 | .1460 | .07694 |

يتضح من الجدول أعلاه أن أدنى مشاهده قد بلغت (.01) وتعود اسنبة إستقلالية مجلس الادارة عام 2018 أما أعلى مشاهده فقد بلغت (.418) وتخص مشاهدات العام 2018 حيث يتضح أن هذا العام قد شمل أدنى وأعلى نسب المشاهدات ، كما يتضح أن أعلى الإوساط الحسابية للمشاهدات قد بلغ (.2138) ويعود لمشاهدات العام 2014 وبإنحراف معياري قدره (.18199) وبالمقابل كان أدنى الأوساط الحسابية (.1460) ويعود للعام 2018، ويتضح من الشكل رقم (2) مسار التغير في نسب إستقلالية مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة عبر السنوات التي غطتها الدراسة.




الشكل رقم (3) **البعد الثالث إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام**

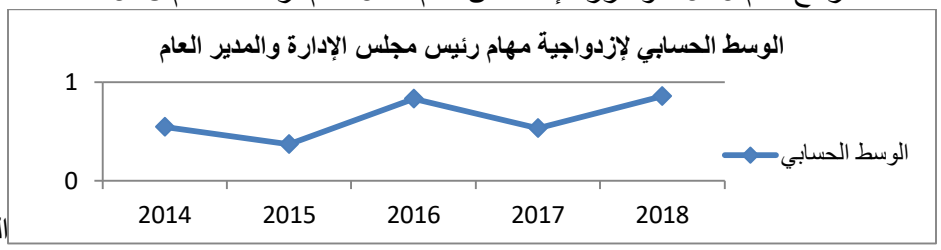
**جدول رقم (3)**

**الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | .00 | 1.00 | .542 | .505 |
| **2015** | .00 | 1.00 | .371 | .490 |
| **2016** | .00 | 1.00 | .828 | .382 |
| **2017** | .00 | 1.00 | .533 | .505 |
| **2018** | .00 | 1.00 | .857 | .355 |

لقياس إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات عينة الدراسة تم إستخدام المتغير الوهمي (1،0) وقد بينت نتائج الإحصاء الوصفي المدرجة في الجدول الا أن أعلى الأوساط الحسابية قد كان (.857) ويخص العام 2018 ثم جاء في المرتبة الثانية الوسط الحسابي لمشاهدات عام 2016 اذ بلغ (.828) وبإنحراف معياري قدره (.382) أما أدنى الأوساط الحسابية فقد بلغ (.371) وبإنحراف معياري قدره (.490) ويعود لمشاهدات عام 2016.

ويبين الشكل رقم (3) التغييرات في إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات عينة الدراسة خلال السنوات (2014 – 2018)، حيث يتضح وجود تذبذب كبير حيث إنخفضت النسبة عام 2015 ثم عادت لترتفع عام 2016 وتكرر الإنخفاض عام 2017 ثم ارتفعت عام 2018.




الشكل رقم (3)

**البعد الرابع : مكافات مجلس الإدارة** قياس مكافات مجلس الادارة تم تحويل مبالغ المكافات الى نسب مئوية من خلال قسمة مبلغ المكافاة السنوي المنفق من قبل كل شركة على المبلغ الإجمالي للمكافأت وقد ظهرت نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول الاتي:

**جدول رقم (4)**

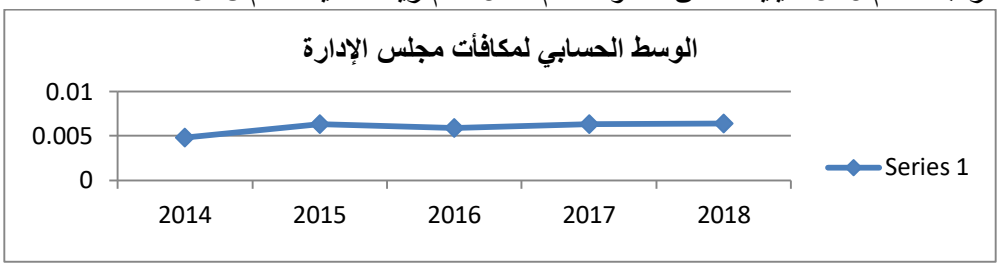
**الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لمكافات مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | .0011 | .024 | .0048 | .00430 |
| **2015** | .0031 | .020 | .0063 | .00442 |
| **2016** | .0012 | .021 | .0059 | .00439 |
| **2017** | .0041 | .021 | .0063 | .00486 |
| **2018** | .0042 | .033 | .0064 | .00511 |

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بمكافأت مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة أن أدنى مشاهدة قد كانت عام 2014 وبلغت (.0011) أما أعلى مشاهدة فقد بلغت (.033) وتخص عام 2018، وبالنظر الى الأوساط الحسابية للمشاهدات يلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية قد كان لعام 2018 وبلغ (.0064) وبإنحراف

معياري (.0051) ويخص عام 2018، أما أدنى الأوساط الحسابية فقد بلغ (.0048) وبإنحراف معياري قدره (.0043) ويخص عام 2014. كما يلاحظ من الجدول تساوي الأوساط الحسابية خلال عامي 2015 و 2017.

كما يتبين من الشكل رقم (4) أن هناك تطوراً ملحوظاً في مستوى مكافأت مجلس الإدارة عام 2015 ثم شهد تراجعاً عام 2016 يليه تحسن ملحوظ عام 2017 ثم زيادة طفيفه عام 2018.




الشكل رقم (4)

**المتغير التابع : مستوى الافصاح الإختياري**

تم قياس الإفصاح الإختياري من خلال (Index) تم إعداد خصيصا بالإستناد الى العديد من الأدبيات السابقة حيث تم استخدام متغير وهمي (0،1) ليفصح او لا يفصح وقد ظهرت نتائج التحليل الأحصائي الوصفي في الجدول ادناه.

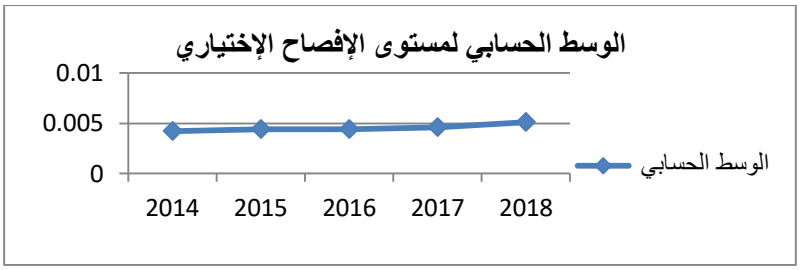
جدول رقم (5)

**الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى الإفصاح الإختياري للشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | .00 | 1 | .0042 | .00097 |
| **2015** | .00 | 1 | .0044 | .00108 |
| **2016** | .00 | 1 | .0044 | .00094 |
| **2017** | .00 | 1 | .0046 | .00129 |
| **2018** | .00 | 1 | .0051 | .00104 |

يتبين من الجدول أعلاه أن المشاهدات قد تراوحت بين (0،1) وقد بلغ أعلى الأوساط الحسابية (.0051) وبانحراف معياري قدره (.0010) ويخص مستوى الإفصاح الإختياري عام 2018 وقد كان أدنى الأوساط الحسابية يخص عام 2014 اذ بلغ (.0042) وبإنحراف معياري (.00097) كما يلاحظ تساوي مستويات الإفصاح بين الاعوام 2015 و 2016 .

وبالنظر الى الشكل رقم (5) يلاحظ أن هناك تطوراً في مستويات الإفصاح عبر سنوات الدراسة حيث بلغ اعلاها عام 2018 وقد بدأ التطور مع 2014 ليشهد إستقرار عام 2015 و 2016 ثم يبدأ بالإرتفاع في الأعوام اللاحقة.




الشكل رقم (5)

**المتغير الضابط : حجم الشركة**

تمثل المتغير الضابط بحجم الشركة حيث تم قياسه من خلال إستخراج اللوغريتم العشري لإجمالي أصول كل شركة من الشركات عينة الدراسة عبر السنوات من (2014 – 2018) حيث ظهرت النتائج على النحو الاتي:

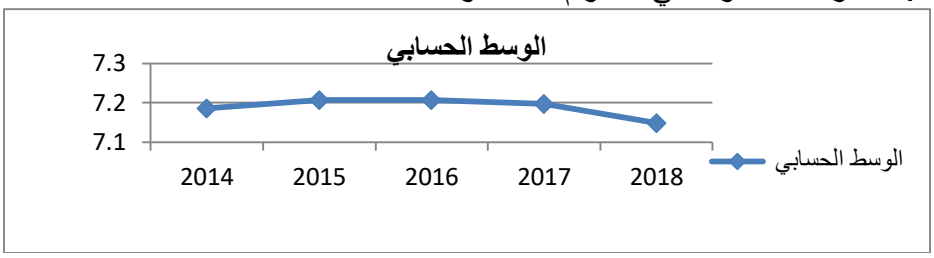
**جدول رقم (6)**

**الاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للوغريتم العشري لإجمالي أصول الشركات عينة الدراسة**

| | أدنى مشاهده | أعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | 6.38 | 7.96 | 7.1857 | .42335 |
| **2015** | 6.37 | 7.98 | 7.2077 | .36411 |
| **2016** | 6.29 | 7.98 | 7.2077 | .34887 |
| **2017** | 6.67 | 7.96 | 7.1971 | .31777 |
| **2018** | 6.43 | 7.93 | 7.1486 | .39989 |

يتبين من الجدول أعلاه أن أدنى المشاهدات لحجم الشركة قد بلغت (6.43) وتخص عام 2018 في حين كانت أعلى المشاهدات عامي 2015 و 2016 اذ بلغت أعلى مشاهدة (7.98) أما الوساط الحسابي فيلاحظ أن أعلاها قد كان (7.2077) ويخص الاعوام 2015 و 2016 وعلى الرغم من تساوي الاوساط الحسابية بينهما ألا أنه يلاحظ إختلاف الإنحرافات المعيارية ، كما بلغ أدنى الأوساط الحسابية (7.1486) ويخص عام 2018 حيث بلغ الإنحراف المعياري (.399).

وبالنظر الى الشكل رقم (6) يلاحظ أن هناك تحسناً في إجمالي الأصول خلال الأعوام 2015 و 2016 ثم شهدت تراجعا ملحوظا في الأعوام 2017 و 2017.




الشكل رقم (6)

**ثانياً: مصفوفة الإرتباط**

للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة وإبعادها تم استخراج معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرات حيث ظهرت النتائج على النحو الاتي :

**جدول رقم ( 7)**

**مصفوفة الإرتباط بين أبعاد المتغيرات**

| | حجم المجلس | إستقلالية المجلس | الإزدواجية | المكافأت | الإفصاح | حجم الشركة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم المجلس | 1 | | | | | |
| إستقلالية المجلس | -.319 | 1 | | | | |
| الإزدواجية | .131 | -.169 | 1 | | | |
| المكافأت | .499 | -.069 | -.054 | 1 | | |
| الإفصاح | -.210 | -.005 | .084 | -.178 | 1 | |
| حجم الشركة | .121 | -.050 | .039 | .199 | .100 | 1 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك علاقة إرتباط سلبية بين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري وثلاثة أبعاد من أبعاد المتغير المستقل خصائص مجلس الإدارة حيث لوحظ وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس والإفصاح الإختياري وبمعامل ارتباط (210.-)، كذلك وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الإختياري ونسبة إستقلالية مجلس الادارة اذ بلغ معامل إرتباط بيرسون (005.-) كذلك بلغ معامل الإرتباط بين مستوى الإفصاح الإختياري ومكافأت مجلس الإدارة (178.-) مما يشير الى وجود علاقة سلبية، أما العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فقد كانت ذات إتجاه إيجابي اذ بلغ معامل بيرسون (084.).وبالنظر الى مستوى العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير الضابط حجم الشركة يلاحظ أن العلاقة كانت موجبه لكافة الأبعاد عدا إستقلالية المجلس حيث يظهر أن معامل بيرسون قد بلغ (05.-) مما يعني وجود علاقة إرتباط سلبية بين المتغيرين. كما يتضح أن أعلى

إرتباط بين أبعاد المتغير المستقل قد كان بين حجم المجلس ومكافأت المجلس إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (.499).

## ثالثاً : نتائج إختبار فرضيات الدراسة

**نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الاولى:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

**جدول رقم ( 8 )**

**ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | R | R2 | Adj.R2 | St.error |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .254 | .065 | .043 | .0023 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك علاقة إرتباط إيجابية بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري حيث بلغ معامل الإرتباط (.245) كما يتضح ان خصائص مجلس الإدارة قد استطاعت تفسير ما نسبته (6.5%) من تباين المتغير التابع الإفصاح الإختياري حيث يستدل على ذلك من واقع معامل التحديد المبين في الجدول.

**جدول رقم ( 9 )**

**تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **Regression** | .000 | 4 | .000 | **2.940** | **.022** |
| | **Residual** | .001 | 170 | .000 | | |
| | **Total** | .001 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (2.940) ومستوى الدلالة الإحصائية (.022) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية

**جدول رقم (10)**

**معاملات الإنحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري**

| المتغير | B | St.error | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| **ثابت** | .008 | .001 | | 9.178 | .000 |
| **حجم المجلس** | -.001 | -.001 | -.059 | -.745 | .457 |
| **إستقلالية المجلس** | .001 | .001 | .096 | 1.265 | .208 |
| **الإزدواجية** | -.033 | .039 | -.075 | -.862 | .390 |
| **المكافآت** | .000 | .000 | -.204 | -2.236 | .027 |

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بأثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل بشكل منفرد على الإفصاح الإختياري أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مكافأت أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة t(-2.236) وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.027) وبالمقابل لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأي من الأبعاد الاخرى للمتغير المستقل على الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة t لاثر حجم

مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري (745.-) وبمستوى دلالة إحصائية (457.)، كما بلغت قيمة t لأثر إستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري (1.265) وبمستوى دلالة إحصائية (208.)، وكذلك بلغت قيمة t لأثر إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (862.-) وبمستوى دلالة إحصائية (309.).

## نتائج إختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (11)**

**ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | R | R2 | Adj.R2 | St.error |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .210 | .044 | .039 | .00234 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (210.) كما بلغت قيمة معامل التحديد (044.) مما يعني أن المتغير حجم مجلس الإدارة قد استطاع تفسير ما نسبته (4.4%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري اما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى إبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

**جدول رقم (12)**

**تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | **Regression** | .000 | 1 | .000 | **8.009** | **.005** |
| | **Residual** | .001 | 173 | .000 | | |
| | **Total** | .001 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (8.009) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (005.) مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فانه يتم قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (13)**

**معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري**

| المتغير | B | St.error | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | .008 | .001 | | 12.918 | .000 |
| **حجم مجلس الإدارة** | .000 | .000 | -.210 | -2.830 | .005 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لبعد حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيم (2.83-)t وأن مستوى الدلالة الاحصائية (005.).

**نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية :**

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (14)**

**ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | R | R2 | Adj.R2 | St.error |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .005 | .000 | -.006 | .00239 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين إستقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.005) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.000) مما يعني أن المتغير إستقلالية مجلس الإدارة قد إستطاع تفسير ما نسبته (000%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى إبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

**جدول رقم (15)**

**تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | **Regression** | .000 | 1 | .000 | **.005** | **.964** |
| | **Residual** | .001 | 173 | .000 | | |
| | **Total** | .001 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (.005) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.964) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فانه يتم رفض الفرضية البديلة التي نصت على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (16)**

**معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري**

| المتغير | B | St.error | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| | .006 | .000 | | 16.805 | .000 |
| **لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي** | .003 | .002 | -.005 | -.068 | .946 |

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لبعد إستقلالية مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (-.068)t وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.964).

**نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :**

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم ( 17)**

**ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | R | R2 | Adj.R2 | St.error |
|---|---|---|---|---|
| | .084 | .007 | .001 | .00238 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين إزدواجية مهام رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.084) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.007) مما يعني أن المتغير إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي قد استطاع تفسير ما نسبته (7.%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى أبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

**جدول رقم (18)**

**تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | **Regression** | .000 | 1 | .000 | **1.220** | **.271** |
| | **Residual** | .002 | 173 | .000 | | |
| | **Total** | .002 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (1.220) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.271) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فأنه لا يتم قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (19)**

**معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري**

| المتغير | B | St.error | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | .006 | .000 | | 17.192 | .000 |
| **إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام** | .000 | .000 | .084 | 1.105 | .271 |

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (1.105)t وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.271).

## نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (20)**

**ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | R | R2 | Adj.R2 | St.error |
|---|---|---|---|---|
| **1** | .178 | .032 | .026 | .00236 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين مكافأت أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.178) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.032) مما يعني أن المتغير مكافأت أعضاء مجلس الإدارة قد استطاع تفسير ما نسبته (3.2%) من تباين المتغير التابع مستوى الافصاح الاختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى أبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

**جدول رقم (21)**

**تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري**

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | .000 | 1 | .000 | 5.660 | .018 |
| | Residual | .001 | 173 | .000 | | |
| | Total | .001 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (5.660) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.018) مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكأفات أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافأت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

**جدول رقم (22)**

**معاملات الإنحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري**

| المتغير | B | St.error | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | .006 | 24.707 | | 24.707 | .000 |
| مكافأت أعضاء مجلس الإدارة | -.079 | -2.379 | -.178 | -2.379 | .018 |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك أثر ذات دلالة احصائية لمكافأت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (-2.379)t وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.018).

## نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 :لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الإلتزام بخصائص مجلس الإدارة بإبعادها(حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكأفأت أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي تبعا لإختلاف حجم الشركة.

**جدول رقم (23)**

**تحليل التباين الإحادي للبيانات الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية**

| | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إستقلالية المجلس | Between Groups | 1.470 | 161 | .009 | .803 | .748 |
| | Within Groups | .148 | 13 | .011 | | |
| | Total | 1.618 | 174 | | | |
| الإزدواجية | Between Groups | 34.049 | 161 | .211 | 1.100 | .455 |
| | Within Groups | 2.500 | 13 | .192 | | |
| | Total | 36.549 | 174 | | | |
| المكافأت | Between Groups | .005 | 161 | .000 | 12.927 | .000 |
| | Within Groups | .000 | 13 | .000 | | |
| | Total | .005 | 174 | | | |
| حجم المجلس | Between Groups | 1095.977 | 161 | 6.807 | 4.023 | .003 |
| | Within Groups | 22.000 | 13 | 1.692 | | |
| | Total | 1117.977 | 174 | | | |
| الإفصاح الاختياري | Between Groups | .001 | 161 | .000 | 3.650 | .006 |
| | Within Groups | .000 | 13 | .000 | | |
| | Total | .001 | 174 | | | |

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافأت أعضاء مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (12.927)f وبمستوى دلالة إحصائية (.000) كما يلاحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (4.023)f وبمستوى دلالة إحصائية (.003) وبالمقابل بينت النتاج عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المشاهدات الخاصة بنسبة إستقلالية مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (.803)f وبمستوى دلالة إحصائية (.748)، كذلك بينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بإزدواجية مهام رئيس مجلس الإارة والمدير العام تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (1.100)f وبمستوى دلالة إحصائية (.455).

أما فيما يتعلق بالإفصاح الإختياري فقد بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بالمتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (3.65)f وبمستوى دلالة إحصائية قدره (.006).

## مناقشة النتائج

بناء على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات تبين ما يلي:

يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة بإبعادها (حجم مجلس الادارة، إستقلالية مجلس الادارة، إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، مكافأت مجلس الادارة)

على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية حيث ان قيمة f قد بلغت (2.940) ومستوى الدلالة الإحصائية (.022)، وقد تبين أن أكثر الأبعاد تاثيراً على الإفصاح الإختياري قد كان بعد مكافأت مجلس الإدارة اذ بلغت قيمة بيتا (.207-) في حين لم يكن هناك أي تاثير دال إحصائيا لأبعاد المتغير المستقل الاخرى.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. ان قيمة f قد بلغت (8.009) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.005).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حيث أن قيمة f قد بلغت (.005) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.964).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.حيث بلغت قيمة (1.220)f وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.271)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكأفات أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حيث أن قيمة f قد بلغت (5.660) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.018).

وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بكل من مكافأت أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لهما اقل من (.05).

بينت النتائج عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المشاهدات الخاصة بنسبة إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام تعزى لحجم الشركة حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من (.05). بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المشاهدات الخاصة بمستوى الإفصاح الإختياري تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (3.65)f وبمستوى دلالة إحصائية قدره (.006) يتبين من واقع النتائج المشار اليها أعلاه أن بعد مكافأت مجلس الإدارة كان الأكثر تأثيراً على مستوى الإفصاح الإختياري وتاكد ذلك عند اختبار أثر هذا البعد منفردا كما لوحظ وجود تاثير دال إحصائيا لبعد حجم مجلس الإدارة عند إختبار أثره منفردا على مستوى الإفصاح الإختياري على الرغم أنه لم يكن مؤثراً عندما تم إختبار الأبعاد مجتمعة ويعود ذلك لتاثير الأبعاد الاخرى. كما يتبين إنخفاض مستوى العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري وقد يعود ذلك لإلتزام الشركات بالإفصاح الإجباري من جهة وتفويض إدارات الشركات بتحديد مستوى الإفصاح الإختياري من جهة اخرى. وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات المشابهة يلاحظ أنها إتفقت مع نتائج كل من دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) ودراسة (ابازيد واخرون،2016) وكذلك إتفقت مع نتيجة دراسة (العنزي،2014) التي أشارت الى وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح أما بالمقارنة مع نتائج الدراسات الاجنبية فيتضح أن نتيجة الدراسة الحالية قد إتفقت مع نتيجة دراسة (Samaha et al,2015) ، كما تبين أنها اختلفت مع نتيجة دراسة (Soliman et al,2014) التي أشارت الى وجود أثر لإزدواجية المهام بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري، وقد يعود سبب الإختلاف لعدم تطابق مجتمع الدراسة حيث طبقت على البيئة المصرية.

**التوصيات**

بناءاً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات كما يلي:

- ضرورة تقييم منافع الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.
- ضرورة العمل على توضيح علاقة مجلس الإدارة بمستوى الإفصاح المطلوب من خلال الإشارة الى ذلك ضمن محاضر إجتماعات مجلس الإدارة.
- توضيح خصائص مجلس الإدارة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات.
- تحسين مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تحسين مكافأت مجالس الإدارة في المنشأت صغيرة ومتوسطة الحجم.
- التركيز على حجم مجلس الإدارة في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.
- أجراء دراسات مستقبلا في نفس الموضوع بتناول قطاعات إقتصادية اخرى، وكذلك أبعاد أخرى لقياس خصائص مجلس الإدارة.

# المراجع

## المراجع باللغة العربية


أبازيد، ثناء والغصين، راغب وخليلو، حسام (2016).هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية أنموذجاً، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 38، العدد 1، ص ص 143-161.

باجاحر، محمد والحجلي، عبير (2017). اثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد 24، العدد3، ص ص 383-410.

البواب، عاطف عقيل (2017).أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة :دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 20.

حميد، احمد جاسم و فارس، اشرف هاشم وسعيد، حسين غانم (2016). تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة راس المال: دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 34، ص ص 308-334.

دحدوح، حسين احمد وحمادة، رشا انور (2015). نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقة في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، ص ص 9-42,

رشوان، عبد الرحمن محمد و أبو رحمة، محمد عبد الله (2017). دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4 ، العدد 2، ص ص 176- 208.

السامرائي، عمار عاصم (2018). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 45، ص ص 108-128.

السحار، أكرم صابر (2015).العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين- غزة.

السرطاوي، عبد المطلب محمد مصلح (2015).أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 11، العدد 3، ص ص 705-725

الشلاحي، بندر مرزوق(2012). **تحديد طبيعة الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية المصدرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.

عبد الجليل ، توفيق حسن وابو نصار، محمد(2014). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركة المساهمة العامة الأردنية، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، المجلد 41، العدد 2 ، ص ص 326-342.

عبويني، محمد، والعمري، احمد (2016) تأثير الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، ص ص 899- 917.

العنزي، احمد مهدي (2014). تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 16، العدد 4، ص ص 214- 240.

عودة، ريم راسم (2017). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية- غزة، غزة – فلسطين.

الكيلاني، صالح زيد (2015). أثر الحاكمية المؤسسية في مكافحة الفساد المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر المدققين الداخليين الخارجيين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الزرقاء، الأردن –الزرقاء .

محمد، صائب سالم (2018). أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54 ، ص ص 251- 368.

## المراجع باللغة الانجليزية


Asmar, Muath., Abu Alai,Muiz., Ali, Fawzi,. (2018) The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence form Company Listed in the Palestine Exchange, **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. VI, Issue 4, Pp 402-417.

Basel (2015). Committee on Banking Supervision. Corporate governance principles for Bank, Basel, Publications Service Bank for International Settlements.

Blkaoui, Ahmed. (2004) **Accounting theory**, Edition Fifth, Thomson Learning.

Dissanagake, Ruwini,. Nimalathasan,. (2019) Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 9, Issue 1, Pp 1-9.

Hermason, and Ritterberg ,(2003),Internal Audit and Organization Governance The Institute Of Internal Auditors, Florida, pp 26-29. On Line Available at: http://na.theiia.org

Samaha, Khaled., Khlif, Hichem., Hussainey, Khaled,. (2015) The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta Analysis, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Elsevier, vol. 24(C), Pp 13-28.

Soliman, Mohammed,. Ragab, Aiman,. Eldin, Mohammed,. (2014) Board Composition, Ownership and Voluntary Disclosure: An Empirical Study of the Listed Companies In Egypt, **Corporate Ownership & Control**, Volume 11, Issue 2, Pp 415-426.

Ullah, Asad,. Shah, Said,. Asif, M., (2018). The Impact of Corporate Governance on Voluntary Disclosure: Evidence Pakistan, **City University Research Journal**, Volume 8, Number 2, Pp 155-167.

Zaheer,Nauman (2014) Effects of Duality, Board Size and Board Composition on Corporate Governance Disclosure in Pakistan, **International SAMANM Journal of Finance and Accounting**, Vol. 1, No. 3, Pp 1-16.